

اما ان وجد العيصان فلا يصح سوا كان العيصان بلبسه كرجل
 محرم او سفره كابق حتى يتوب ثم ان قوله بطهارة ما يتعلق بزني
 ان علت بشروط جلد الزني والبا يعني ع او مسح ان علت بشرط
 الخ به والبا سببية ولا يصح تعلقها برخص او مسح مع اتحاد معنى
 البلانة لا يصح تعلق حرفي جرمي بتدبير اللفظ والمضي يامل واحد
ص فلا يصح واسع **ش** لا اكل الشروط ترك الكلام علي مفهوم
 الواضح منها وتكلم علي ما سواه فتذكر ان بسبب اشتراط تتابع
 المشي لا يصح تحت واسع لعدم امكنه فيه بسهولة غالبا وكان
 الاولي ان يذكر الاحترازات علي الترتيب السابق لكن عطفها من غير
 ترتيب انكالا علي ذهن السامع **ص** للبيبي **ص** وحرف قدر ثلث القدم
ش ان بسبب اشتراط ستوره على العرف لا يصح تحريف كثيرا قدر
 ثلث القدم لا ثلث جميع الخف سواء ظهر منه التقدم ام لا كما نحن اعلاه
 او اسفله من بالغ علي ان الثلث يمنع المسح بقوله وان يشك هل
 بلغ الثلث ام لا لان الفصل اصل والشك في الرخصة يبطلها ان
 يوجد في بعض النسخ وان يشك ان التصق وفي بعضها بل
 دونه ان التصق اي الثلث وفي بعضها لا دونه ان التصق وفي
 بعضها الاقل ان التصق ومعني الاربية واحد وعلي كل نحو الخ
 المفهوم اي مفهوم قوله قدر ثلث القدم اي انه يصح علي الخرف
 الذي يكون اقلم من الثلث اذا كان ملتصقا بمضه ببعض كالساق
 وقوله لمنفتح صفر يحتمل ان يكون مشبها بقوله بل دونه ان التصق
 ويكون التشبيه بالجواز وهو الذي حل عليه انشراح وجعل الضفر
 علي ما اذا كان لا يصل بل اليد في المسح اليه ويحتمل ان يكون
 مشبها بمفهوم الشروط في قوله ان التصق فان لم يلتصق فلا يصح
 كمنفتح

كمنفتح فيكون التشبيه في عدم جواز المسح وهو الذي حل عليه البسا
 وعليه يحل علي ما اذا كان يصل بل اليد في المسح اليه وما حل عليه
 الخارج منه في كلامه **ش** **ص** او غسل رجليه فليسهما ثم يحل
 او يحل اذا دخلها حتى يبلغ الكلبوس قبل الكمال **ش** **ص** او قد مفهوم
 قوله سا بقا كالتين الصويتين والمضي ان من تكس وضوه
 فنسل رجليه اوله وليسهما ثم كل وضوه او لم يتكس الا انه كما
 غسل رجلا من رجليه اذ حل فيها الخت قبل غسله الاخر فلا
 يحسب اذ الحدث لانه صدق انه لبس الخفن قبل طهارة ساغير
 كاملة وبالحاصل اذ لبس الخفن بعد كمال الطهارة ثم ذكر الرخصة
 فاتي بها فلو لم يحدث وخلع الكلبوس قبل الكمال وهو الرجلان
 او احدهما لم لبس ما خلفه فان له حينئذ اذ الحدث ان يحسب علي
 خفيه لانه صدق عليه انه لبسهما بعد الكمال فتراه او غسل الخ
 منه لحد وفنا على محذوف وهذه الجملة مطبوعة علي جملة يصح
 واسع اي ولا يصح من غسل رجليه فليسهما الخ اي لبس ثمن الموحدة
 من لبس يلبس لبسا وعكس ثمن البس الامر اذا اخلط مثل قوامه
 ثنائي ولبسنا علي ما يلبسون **ص** ولا يحرم لم يقطر **ش** **ص** او قد
 مفهوم قوله فيما سبق وعصيان والمضي ان الرجل المحرم اذ لبس
 خفا من غير ضرورة لا يباح له المسح عليه لعصيانه بلبسه فان لبسه
 لضرورة فتوانه يصح عليه كالمراة وان لم تقطر لان لعصيان في وجهها
 وكفيها فقط **ص** وفي خف غصبت تردد **ش** يعني ان الشخص اذا
 غصبت فنا ولبسه فحل يجوز مسحها عليه او مسح الاول الخ في
 والثاني لا يبي عطلة الله عز وجل ان التردد في جواز المسح وعدمه
 لا ينافي الاتفاق علي منع لبسه وحل التردد حيث وقع المسح

ع